CD/PV.1087
5 February 2008

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الثلاثاء ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد سمير العبيدي (تونس)

(A) GE.08-60363 050508 060508

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح العامة السابعة والثمانين بعد الألف.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، السيد ديس براون، وزير دفاع المملكة المتحدة. ومعروف عن السيد ديس براون أنه سياسي محنك ذو باع طويل في البرلمان والحكومة البريطانيين. لقد تقلد عدة مناصب وزارية هامة. وإن حضوره معنا اليوم لشهادة واضحة على الأهمية التي يعيرها ضيفنا الموقر وتوليها الحكومة البريطانية لأعمال مؤتمر نزع السلاح. يسرني ويشرفني أن أدعو السيد براون إلى تناول الكلمة.

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أعلم أن من النادر أن يخاطب وزير للدفاع مؤتمراً لنزع السلاح. هذا بالضبط ما جعلني أجيء إلى هنا اليوم. أريد أن تكون مخاطبة وزير الدفاع البريطاني لهذا المؤتمر رسالة قوية عن الأولوية التي نعطيها لالتزاماتنا بنزع السلاح.

تلكم التزامات، وليست مجرد فرائض نظرية. إنها أولويات قطعنا فيها شوطاً حقيقياً منذ أن تسلّمنا السلطة في عام ١٩٩٧. وإن للمملكة المتحدة رؤية تتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية ونعتزم، بالشراكة مع كل من يشاطرنا هذا الطموح، أن نحرز المزيد من التقدم تحقيقاً لهذه الرؤية في السنوات القادمة.

فطوال الخمس عشرة سنة الماضية، رأينا دولاً توسّع ترساناتها النووية، ودولاً تسعى خلسةً إلى الحصول على أسلحة نووية تحت غطاء برنامج مدني للطاقة وأخرى تفرقع أجهزة للتجارب النووية في وجه الإدانة الدولية.

ويمثل انتشار المواد والتكنولوجيا والدراية والأسلحة النووية تهديداً خطيراً للأمن الدولي. وما زالت هناك عدة آلاف من الرؤوس الحربية النووية موجودةً حول العالم. ولا بد لنا من أن نتخذ التدابير الآن لضمان حماية تلك المواد كما يجب.

ونحن جميعاً نريد أن يكون العالم أأمن. كما أن صرح الأمن الدولي، في شكل معاهدات ومبادرات، موجود لإعانتنا على بلوغ ذلك الهدف. وما فتئ المجتمع الدولي ينشط دعماً لذلك الصرح. وهو لم يوقف الانتشار بالمرة. ولا هو قوي بما فيه الكفاية ليسمح بنزع السلاح الفوري الأحادي من جانب أية دولة حائزة للأسلحة النووية معترف بها.

يلزمنا أن نفعل المزيد.

لكن الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ليست شاغلنا الوحيد. علينا أيضاً أن نظل مركزين على الأسلحة التقليدية.

في الشهر الماضي، حدّد رئيس الوزراء غوردن براون التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وسلّط الأضواء على بعض السبل التي يلزم إصلاح المؤسسات الدولية بها ليتسنى لنا جميعاً، مجتمعين، التصدي لتلك التحدّيات. وذكّرنا بأن شخصاً واحداً يقتله كل دقيقة سلاح تقليدي. وقد اشتهر عن كوفي أنان أنه سماها "أسلحة الدمار الشامل البطيء". لتلك الأسلحة أثر جسيم من حيث إزهاق الأرواح البشرية، وتحطيم المجتمعات

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

والأثر البيئي والإضرار بالازدهار والتنمية في الميدان الاقتصادي. لقد شاهدت أثرها المدمر على حياة النـــاس في أفريقيا الوسطى وكولومبيا وآيرلندا الشمالية وأماكن أخرى.

وعليه، فإنني فخور بدعم الجهود المبذولة مثل برنامج عمل الأمم المتحدة بـــشأن الأســـلحة الـــصغيرة والأسلحة الخفيفة ومبادرة المملكة المتحدة المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة. وترمي هذه الجهود إلى المساهمة في إيجاد صرح عالمي للتحكم يلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين ويكسب التدابير الموجودة تركيزاً وتماسكاً. وعلاوة على ذلك، فقد أوضحنا السيد جولدن براون وأنا هدفنا المتمثل في ضمان استحداث أداة دولية تحظر الـــذخيرة العنقودية التي تحدث ضرراً بالمدنيين غير مقبول. وفي السنة المنصرمة، أوقفت عن الخدمة نوعين مـــن الـــذخيرة العنقودية لذلك السبب بالذات، وفي الأسبوع الفائت فقط اجتمعت أنا وزملائي بالمنظمات الحكومية والسياسيين المعنيين بأثر الذخيرة العنقودية لمناقشة كل من أوسلو واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معنية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

إن تحديد الأسلحة التقليدية والحد من انتشارها مهمان، إلاّ أنني أتيت إلى هنـــا للتركيـــز علـــى نـــزع السلاح النووي.

وكما تنص بوضوح ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي أن تعمل كافة الدول الأطراف في المعاهدة من أجل "تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة بين الدول، تسهيلاً لوقف صنع الأسلحة النووية، ولتصفية جميع مخزوناتها الموجودة، ولإزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من أعتدتها القومية ...".

وليس هذا شرط "التملص" بالنسبة للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها. ولكن هنـــاك، بالأحرى، تسليماً بأن جميع الموقعين على معاهدة عدم الانتشار قد وافقت بالفعل على أن تسعى جاهدة لاتخـــاذ تدابير توفر بيئة ملائمة لجميع الدول ذات الأسلحة النووية من أجل إزالة ما في حوزتها. إن هذا التزام مشترك وإنها مسؤولية مشتركة.

وكما لا يخفى على هذا المؤتمر، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ وما زال الطريق مسدوداً بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذا بعيد عن كونه يعطـــي الانطبـــاع بإحراز التقدم.

إنني أشيد بهذا المؤتمر لأنه يلعب دوراً حاسماً في دفع الحوار إلى الأمام والبحث عن الحلول. وأشجع كل الخبراء والممثلين المنخرطين في هذه العملية على مضاعفة جهودهم.

قد يكون هذا تحصيل حاصل، غير أن التحدّيات الشاملة تستدعي حلولاً شاملة. يجب أن تحملنا الحلول جميعاً على أن نحث الخطى في نزع السلاح المتعدد الأطراف وكذا في الحد من الانتشار.

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

والمجتمع الدولي محتاج إلى خطة شفافة ومستدامة ومعقولة لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. خطة تتناول أيضاً عدم الانتشار، لكي يتواكب نزع السلاح ومناهضة الانتشار ويتساندا. ورغم أننا ندرك جميعاً أنه ليس هناك أساساً اشتراطٌ يجعل التقدم في نزع السلاح متوقفاً على التقدم في عدم الانتشار، فإن هدفنا ينبغي أن يكون حلقة مثمرة يعزز فيها الواحد منهما الآخر.

وإن حظوظنا في إزالة الأسلحة النووية ستتعزز بلا حدود إذا تبدّى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن هناك استشرافاً في التخطيط والالتزام والعمل في سبيل نزع السلاح المتعدد الأطراف من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن دون هذا، فإننا يمكن أن نبعث على الشعور بأن الدول ذات الأسلحة النووية مقصرة في التزاماتها بنزع السلاح، وسيستعمل هذا من طرف بعض الدول كذريعة لتعنتها النووي.

ترى من ماذا ستتكوّن هذه الخطة؟

فلأبدأ أولاً بمسألة التخفيضات في الترسانات النووية الكبرى.

لا يُعترف علناً إلا قليلاً بالتخفيضات الضخمة التي تمت حتى الساعة في الرؤوس الحربية للولايات المتحدة وروسيا، خاصة منذ الحرب الباردة. ولا، في هذا الخصوص، بالتخفيض في المخزونات الأصغر في فرنسا والمملكة المتحدة.

وأنا أرحب بالخبر الذي أبلغت عنه الولايات المتحدة مؤخراً ومفاده أن مخزونها الاحتياطي سيكون، بحلول عام ٢٠١٢، في أدنى مستوى له منذ خمسين سنة – أي أقل من ربع مستواه عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها. يلزمنا جميعاً أن نحافظ على هذا المجهود، كما يلزمنا أن نتحسن من حيث إشاعة النبأ بأننا سائرون على هذا الدرب.

يتوجب علينا أيضاً أن نرحب بالمناقشات الثنائية الجارية بين الولايات المتحدة وروسيا من أجل وضع ترتيب تابع لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بعد انقضاء أجلها. وستكون في النجاح إشارة قوية بأن نزع السلاح التالي للحرب الباردة سيظل يتجه نحو الصفر.

وتحتاج الدول أيضاً إلى أن تتبين إن كان هناك مجال لزيادة تخفيض عدد الأسلحة النووية التي تلزمهما للإبقاء على رادعٍ فعّال. وإن المملكة المتحدة تعطي المثل بتخفيضنا للرؤوس الحربية المتاحة للعمليات بنسبة إضافية قدرها ٢٠ في المائة، إذ قررنا في السنة المنصرمة أن نبقي على الحد الأدنى من الردع النووي بعد انتهاء عمر الغواصات الحالية من طراز فانغارد.

يجب أن يصبح المناخ الدولي مناخاً يعطي الثقة لجميع الدول ذات الأسلحة النووية بأن تواصل إحداث تغييرات مماثلة.

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

وأرحب بمناقشة كيفية التعامل مع الدول التي قد تنسحب من معاهدة عدم الانتشار. إن الانسحاب من أية معاهدة قرار سيادي دائماً، لكن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ يجب أن يبعث برسالة إلى أية دول تفكر في الانسحاب بأن مثل هذا القرار ستكون له عواقب.

يجب أن نكون حازمين في التصدي لتحدّيات الانتشار. علينا أن نجابه الدول التي تعتزم الإخلال بالتزاماتها وتقويض الأمن العالمي بتطوير أسلحة الدمار الشامل. وعلينا، داخل المجتمع الدولي، أن نضمن بألاّ يكون لهؤلاء المنتشرين أي متسع.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم حق الجميع في الحصول على تكنولوجيا نووية مأمونة وآمنة وسلمية. لكن هذا لا يمكن أن يكون مع المخاطرة بزيادة الانتشار. هذا هو الإطار، الذي أوجدنا فيه مفهوم "التعهد المغني"، الذي تقدم المساعدة بموجبه مقابل الالتزام المتأكد بعدم الانتشار.

وينبغي لنا أيضاً أن نظل نسعى جاهدين من أجل التبكير بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتقدم في نظام التحقق منها. وأرحب بحرارة بتصديق كولومبيا، في الأسبوع الماضي - وهذا دليل حقيقي على التقدم بشأن هذه اللبنة الرئيسية من صرحنا الأمني. ومنذ عام ١٩٩١، لم تجرب المملكة المتحدة سلاحاً نووياً وأدعو كافة الدول إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وخاصة تلك التي تسمى دول المرفق الثاني، التي يستدعي نفاذ الاتفاقية تصديقها عليها.

أعتقد أن أحد المستلزمات الرئيسية لبناء مناخ نزع السلاح هذا هو ضمان عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحدّ، بطرائق واقعية، من قدرة الدول الموقعة على توسيع ترساناتها النووية وتوفر الاطمئنان الضروري لجيرانها وللمجتمع الدولي.

ومنذ عام ١٩٩٥، أوقفت المملكة المتحدة اختيارياً إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وما فتئت منذئذ تضع تحت الضمانات الدولية الدائمة الفائض من المواد الدفاعية. وقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا عن ترتيبات رسمية مشابهة. لكننا، نريد أن يتحول ذلك الالتزام السياسي إلى التزام قانوني بواسطة معاهدة.

وفي عام ٢٠٠٧، أصبح المجتمع الدولي على قَاب قَوْسين أو أدنى من بدء التفاوض، وأنا أُثني على جميع الدول التي كانت مستعدة للمشاركة. وأدعو الدول الثلاث التي لم تفعل ذلك أن تفعله هذه السنة. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون في الشهر الفارط، لدينا جميعاً مشاغل أمنية وطنية مشروعة، لكن لنعمد وبدون شروط مسبقة، إلى الأقل إلى التفاوض على معاهدة، حيث يمكن تناول تلك المشاغل الأمنية.

وقد أثار بعض المعلقين فكرة حذف مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من برنامج المؤتمر، والتفاوض على معاهدة فيما بين مجموعة أصغر تتكون من دول متماثلة التفكير. وبصراحة، فإن في ذلك خطأ في

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

التقدير بالنسبة للمؤتمر – إنه الجهاز الوحيد حيث تلتئم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها لمناقشة القضايا الأمنية في أعلى سلم الحساسية.

إن الوقاية فيما يخص المواد الانشطارية مسؤولية حرجة يتحملها أولئك الذين يملكون الأسلحة النووية. لنعمل معاً، في نطاق هذا المؤتمر، من أجل إحراز تقدم حقيقي متعدد الأطراف.

غير أنه وكما أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لها أولوية قصوى بالنسبة للمملكة المتحدة، أعترف بأن دول أخرى لها أولويات أخرى، مثل التفاوض على صك قانوني جديد بشأن منع سباق التسلح في الفضاء.

وفي الأمم المتحدة، ما برحت المملكة المتحدة تدعم القرار السنوي بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، لكن ليس هناك توافق دولي في الآراء على ضرورة بدء المفاوضات بشأن صك قانون دولي جديد يحكم الاستعمال العسكري للفضاء. لذا، وعوضاً عن السماح باستمرار هذا المأزق، ينبغي أن تتركز الجهود على مجالات مثل الشفافية وبناء الثقة لكي يتسنى لنا أن نخطو إلى الأمام.

ما الذي تفعله المملكة المتحدة إذَن، وعلى الأخص وزارة الدفاع، للمساعدة في تحريك جدول الأعمال هذا، وللإعانة على خلق بيئة مفضية إلى نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف؟

لقد ساهمنا بالفعل على نحو محسوس إلى أقصى درجة عن طريق تخفيض عدد الرؤوس الحربية المتاحة للعمليات إلى أقل من زهاء ١٦٠ رأساً. وتحقق ذلك الآن. وإن استطعنا أن نخفّض أكثر فعلنا. وبإسهام من حكومة المملكة المتحدة، يبحث المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية المتطلبات السياسية والتقنية من أجل إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأنا متطلع إلى التقرير النهائي، الذي سيُنشر فيما بعد في هذه السنة.

بيد أن هناك مجالاً أود أن أركز عليه اليوم، ألا وهو عملنا فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي. وكما قالت مارغاريت بيكيت في العام الماضي، أنا أيضاً أُريد أن يُنظر إلى المملكة المتحدة على أنها "مختبر لنزع السلاح". وأعني بهذا أن المملكة المتحدة تصبح مثلاً يُحتذى وحقلاً للتجارب من أجل التدابير التي يمكننا ويمكن لغيرنا اتخاذها بشأن مظاهر رئيسية من نزع السلاح. ولا سيما التدابير اللازمة لتحديد الاحتياجات إلى إزالة نزع السلاح القابلة للتحقق.

وما من نظام للتحقق إلا ويجب أن يكون متيناً وناجعاً وموثوقاً به وأن يكون، وهذا أمر حاسم، نظاماً لا يُفرّط في الأمن الوطني أو يُفشي معلومات حساسة تتعلق بالانتشار.

وكلما زادت الدول من التخفيض كلما زادت حاجتها إلى التيقن بأنه لا أحد يغش أو يحتفظ سراً بـ "سلاح نووي هامشي". لذا، فإن من المهم للغاية أن تستحدث تقنيات للتحقق تمكننا جميعاً – الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، من التيقن أنه عندما تقول دولة ما بأنها فككت رأساً حربياً نووياً تفكيكاً لا رجعة فيه، يمكننا جميعاً أن نتأكد أنها تقول الحق.

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

وإن المملكة المتحدة مستعدة بأن تكون في الطليعة في هذا الصدد. فالبحوث عن كيفية التأكد تقنياً من تفكيك الرؤوس الحربية جارية مجراها في منشأة الأسلحة الذرية في المملكة المتحدة، في ألدرماستون.

وإن تطوير هذه التقنيات سيستغرق وقتاً من الزمن، غير أنه من المهم جداً ألاّ يكون في "انعزال تام". لا بد من البناء على احتياجات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. يلزمنا النظر ليس فقط في المعلومات التي نحن مستعدون للبوح بها وإنما أيضاً المعلومات التي تريد دولة ما غير حائزة للأسلحة النووية أن تتلقاها.

ومع أخذ هذا في الحسبان، وطيلة السنة الماضية، وضعت منشأة الأسلحة الذرية مبادرة للتعاون التقني مع عدة مختبرات دفاعية نرويجية. ويجب، في عملية التعامل مع النرويج، تجنّب الإخلال بالتزاماتنا المتبادلة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تصلح هي نفسها للتمعن المفيد في الكيفية التي يمكن أن تسير عليها مناقشاتنا المتعددة الأطراف المقبلة.

المشكلة تكمن في تطوير التكنولوجيات التي توازن موازنة صحيحة بين حماية الأمن واعتبارات الانتشار و، في الوقت ذاته، توفّر النفاذ والتحقق الدوليين الكافيين. لكن، هذا تحدٍ، يمكننا التغلب عليه.

وإن نحن إن كنّا جادّين في أن نفعل ما علينا لخلق الظروف الملائمة لنزع السلاح النووي الكامل، وجب علينا الآن أيضاً أن نبدأ ببناء علاقات تقنية أعمق بشأن نزع السلاح فيما بين الدول ذات الأسلحة النووية.

وقد جئت إلى هذا المؤتمر بمقترح.

كخطوة تالية، وإلحاقاً ببحوث منشأة الأسلحة الذرية، فإن المملكة المتحدة على استعداد لاستضافة مؤتمر تقني للمختبرات النووية للدول النووية الخمس بشأن التحقق من نزع السلاح النووي قبل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠. ويحذونا الأمل في أن هذا المؤتمر سيمكّن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها من تعزيز عملية بناء الثقة المتبادَلة: العمل معاً لفض البعض من هذه المسائل التقنية العسيرة.

وكجزء من مجهوداتنا العالمية، نأمل أيضاً في الانخراط مع غيرنا من الدول الخمسة في تدابير لبناء الثقة بشأن نزع السلاح النووي طوال هذه الدورة الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والهدف المتوخى هنا هو التشجيع على المزيد من الثقة واليقين كحافز على زيادة التخفيض في الرؤوس الحربية، لكن من دون النيل من مصداقية وسائلنا للردع النووي.

خلاصة القول، إننا أمام تحديات جدية. غير أننا نواجهها معاً. تلك هي طبيعة عالم اليوم المتكافل المعولم. نحتاج إلى خطة شفافة ومستدامة وموثوقة من أجل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. خطة تتقاسمها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة، لها على حد سواء.

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

لقد اقترحت بعض عناصر تلك الخطة. غير أن المملكة المتحدة يقيناً ليست الأفكار الجيدة حكراً عليها – فقد طرح آخرون اقتراحات بنفس الجودة على الطاولة وأشجع الدول على اقتراح المزيد من المبادرات.

وهكذا، أيها الجمع، لنعمل اليد في اليد بعزم وطموح لوضع الأسس التي ستسمح لنا بأن ندفع إلى الأمام تلك الرؤية المتقاسمة المتمثلة في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير دفاع المملكة المتحدة على هذا البيان المهم والمناسب، الذي أحاط المؤتمر به علماً باهتمام خاص. وأود أن أشكره أيضاً على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. واسمحوا لي برفع الجلسة هُنَيْهةً من أجل مرافقة الوزير وهو خارجٌ من الغرفة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ صباحاً واستُؤنفت الساعة ١٠/٣٠ صباحاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نستأنف الآن جلستنا. في جلستنا غير الرسمية المعقودة يوم الاثنين ٢١ كانون الثاني/يناير، وعقب الجلسة العامة المعقودة يوم الجمعة ٢٥ كانون الثاني/يناير، أخبرتكم بأن المشاورات غير الرسمية التي أجريتها إبّان فترة ما بين الدورات ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر أوضحت أننا لم نصل بعد تماماً إلى توافق في الآراء على العناصر المتفاوَض عليها بشأن برنامج العمل. ولاحظتُ، أثناء مشاوراتي، عدداً من الشواغل، وأيضاً الآمال بأن يتسنى للمؤتمر بالجهود المبذولة في السنتين السالفتين التقدم بحيث يخرج من سنوات عدم اليقين الطويلة. وأود أن أشير، بهذا المناسبة، إلى أهمية الرسالتين اللتين وجههما الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، الذي شدَّد – في حزيران/يونيه الماضي وإبان افتتاح دورة ٢٠٠٨ على التغيير الحاسم الذي يجب أن يُحدثه المؤتمر لبدء أعماله الموضوعية بشأن جميع البنود ذات الأولوية.

وبما أنه أصبح من الجلي فعلاً أننا لم نتوصل إلى توافق للآراء سواءً بشأن إنشاء هيئة فرعية أو فيما يتصل باقتراح برنامج عملٍ، علينا أن نواصل بذل الجهود لتضيق الفوارق وإيجاد طريقة للعون على التوافق بشأن الشروع في أعمالنا الموضوعية. لقد بدأنا بداية حسنةً باعتماد جدول الأعمال على وجه السرعة. وإن جدول الأعمال هذا يتناول شواغل الجميع، إذ إنه يمكّن المؤتمر من التطرق إلى كافة المسائل المتصلة بالأمن الدولي. ويشكل إطاراً وجيهاً لأنشطتنا. وعليه، ينبغي أن لا يمنعنا عدم التوافق على برنامج للعمل من تنظيم مباحثات تهدف إلى تيسير ذلك التوافق.

ولقد لاحظت أنه ما من وفد يعترض مبدئياً على تعيين الرئيس، في نطاق مسؤولية الرئاسة، لمنسقين من أجل كل بند من بنود جدول الأعمال، دون المساس بأي قرار يتخذه المؤتمر مستقبلاً فيما يتعلق ببرنامج عمله. وهكذا، وتحت سلطة رؤساء المؤتمر لدورة عام ٢٠٠٨، سينظم المنسقون ويرأسون المباحثات المتعلقة ببنود جدول الأعمال بكيفية شاملة وبدون شروط مسبقة، مع مراعاة كافة وجهات النظر والاقتراحات الماضية والحاضرة والمقبلة ذات الصلة. وسيرفع رؤساء عام ٢٠٠٨، دورياً، تقارير إلى المؤتمر عن التقدم الذي يحرزه المنسقون. وسيرفع المنسقون تقارير عن المناقشات المتعلقة بشتى بنود جدول الأعمال إلى رؤساء عام ٢٠٠٨، الذين

الرئيس

سيقومون، بالاشتراك مع كل واحد من المنسقين، بإتمام التقرير بشأن التقدم المحرز في كل بند من البنود. وعقب المشاورات غير الرسمية مع أعضاء المؤتمر، سيقدم الرئيس الحالي التقرير في جلسة عامة. وستحدد نتيجة العملية التقييمية الجدول الزمني للأنشطة بالنسبة للفترة اللاحقة. ونظراً لمستوى ووتيرة عمل مختلف المنسقين، وفي ضوء التقدم المحرز، سينظر رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ في مسألة إسناد وظائف المنسقين وسيأخذون في الحسبان، حسب الاقتضاء، جميع الآراء والاقتراحات ذات الصلة. واقتداءً بالمثل المحمود الذي أعطاه أسلافهم واستمراراً في جهودهم المشكورة، سيكون رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ قد قاموا بمجهود لتنظيم أنشطة المؤتمر على نحوٍ يحفز المناقشات التي قد تقربنا من التوافق على برنامج العمل. وقد تمكنوا، بفضل نتائج مشاوراتهم، من الاتفاق على الشكل الممكن للمحادثات هذه السنة. ولاحظوا درجة واسعة من تقارب الوفود بشأن الآراء التي تقدموا بها لإحداث دفعة جديدة على أساس نتائج الدورات الأخيرة. وسينظم المنسقون ويرأسون، تحت سلطة رؤساء الدورة لعام ٢٠٠٨، المحادثات المتعلقة ببنود جدول الأعمال بكيفية شاملة وبدون شروط مسبقة. وستبنى المحادثات أساساً على الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يوجد منها في الوثائق الرسمية للمؤتمر وفي ورقات العمل، وكذا على توصيات واقتراحات الدول. وسيقدم المنسقون التقارير إلى رؤساء عام ٢٠٠٨ بشأن المحادثات المكرسة لبنود جدول الأعمال ذات الصلة. كما أن رؤساء عام ٢٠٠٨ سيقومون، بالاشتراك مع كل منسق، بإتمام التقارير بشأن التقدم المحرز في كل بند من البنود. كما أنهم سيرفعون تقارير دورية إلى المؤتمر بشأن التقدم الذي يحرزه المنسقون. وطبقاً لما ذكر سالفاً وبدون المساس بجدول الأعمال، يسرني أن أعلن أن رؤساء مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ قد عينوا المنسقين التاليين تحت مسؤوليتهم:

- السفير إخوان مارتابيت من شيلي للبند ١ من جدول الأعمال (وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي) والبند ٢ (منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة)، مع التركيز بصفة عامة على نزع السلاح؛

- والسفير سوميو تاروي من اليابان للبند ١ من جدول الأعمال (وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي) و٢ (منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة)،مع التركيز بصفة عامة على حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وأجهزة نووية أخرى متفجرة؛

- والسفير ماريوس غرينيوس من كندا للبند ٣ من جدول الأعمال (منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي)؛

- والسفير بابكر كارلوس مباي من السنغال للبند ٤ من جدول الأعمال (اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها)؛

الرئيس

- والسفير بيتكو دراكانوف من بلغاريا للبند ٥ من جدول الأعمال (الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية)؛
- والسفير دايان جاياتيليكا من سري لانكا للبند ٦ من جدول الأعمال (البرنامج الشامل لنزع السلاح)؛
- والسفير بوجا من إندونيسيا للبند ٧ من جدول الأعمال (الشفافية في مسألة التسلح).

وإن الاجتماعات المتعلقة بالبندين ١ و٢ من جدول الأعمال ستنعكس معاً في التقرير الختامي لمؤتمر نزع السلاح.

ولتسهيل تنظيم الجلسات القادمة، طلبت من الأمانة تعميم إطار تنظيمي يتضمن جدول جلسات المؤتمر المقبلة (CONF/WP.549). وأود أن أضيف بأن الجدول الزمني المفصل للمحادثات المتعلقة ببنود جدول الأعمال سيقترحها المنسقون على أساس مشاوراتهم، على أن تؤخذ بعين الاعتبار، في جملة أمور، الاقتراحات بشأن هيكل المحادثات وطلبات الوفود لتناول الكلمة.

وأود أن أشكر الوفود بوجه خاص على مساهماتها الملائمة والبناءة وعلى المرونة التي أظهرتها طوال الفترة الماضية، وبها تسنى للمؤتمر وضع إطار تنظيمي لأعمالنا، بما في ذلك عن طريق تعيين المنسقين. وأتوجه بالشكر والتقدير، بطبيعة الحال، إلى زملائنا السفراء الذين شرّفوا وأسعدوا الرئاسة بقبولهم تحمل مسؤولية تنسيق مختلف بنود جدول الأعمال. وأنا مقتنع أنهم سيجدون لدى جميع الوفود كلما يحتاجونه من دعم وسند لمزاولة مهامهم.

أصل عند هذا الحد إلى وقت بيانات الوفود. على قائمة الجلسة العامة اليوم ممثلو البلدان التالية: سويسرا وجمهورية إيران الإسلامية وألمانيا والنرويج وسري لانكا.

أعطي الكلمة لممثل وسفير سويسرا الموقر.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأكد لكم ولزملائكم في توليفة الرئاسة ثقة وفد بلادي ودعمه الكامل لمجهوداتكم. وأود أيضاً أن أشكر المنسقين الذي عينوا على قبولهم أداء أدوارهم. وإن سويسرا، التي كانت ضمن رؤساء عام ٢٠٠٧ الستة، تدرك تماماً التحديات التي سيكون عليكم أن تتْبروا لها لإقناع أعضاء المؤتمر باتخاذ الخطوات القليلة الأخيرة على الطريق الطويل نحو اعتماد برنامج العمل. لقد كنا على وشك بلوغ الهدف في السنة الماضية، وما زلنا قريبين جداً منه في هذه السنة. وترحب سويسرا باللغة الواضح جداً التي استعملها الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الافتتاحي، الذي أدلى به أمام هذا الجمع. إننا نؤيد نداءه العاجل الموجه إلى كل واحد منا في هذه القاعة للخروج في النهاية من الطريق المسدود باعتماد برنامج للعمل. ويؤمن وفدي بأن هذا الاتفاق في

السيد سترولي (سويسرا)

المتناول وأن المؤتمر يمكنه أن يلبي نداءه. في عام ٢٠٠٧، كانت ثلاثة وثائق معروضة على أعضاء المؤتمر – مشروع المقرر الرئاسي L.1، والبيان الرئاسي التكميلي CRP.5 ومشروع المقرر CRP.6. وفي اعتقاد وفدي أن هذه الوثائق الثلاث ينبغي أن تشكل الأساس لجهودنا من أجل اعتماد برنامج للعمل. إنها تمثل أفضل مجهودنا للخروج من المأزق الذي ما فتئنا نواجهه ردحاً طويلاً من الزمن. وهذه الوثائق الثلاث هي ثمرة مشاورات مطولة وذات قاعدة عريضة وترمي إلى الاستجابة لمصالح وشواغل جميع أعضاء المؤتمر. كما أن اعتمادها سيتيح لنا أن نعمل على أربع مسائل رئيسية بطريقة متوازنة، مع إمكانية إبقاء الباب مفتوحاً للتطرق إلى مسائل أخرى. وبالتالي، تود سويسرا أن تدعو التوليفة الرئاسية إلى الاستعانة بتلك الوثائق في جهودها في سبيل ضمان اعتماد برنامج العمل. وندعو أيضاً أعضاء المؤتمر القليلين الذين ارتأوا أنهم غير قادرين على الانضمام إلى الصيغة التوافقية في عام ٢٠٠٧ أن يعيدوا النظر في مواقفهم. إن الاقتراح الوارد في الوثيقة L.1 يدعو إلى الشروع فوراً في التفاوض على المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. إن هذه الولاية المخولة تكتسي أهمية حاسمة، ولا يعود هذا إلى مجرد طبيعة المعاهدة. فقد أظهرت مشاورات السنة المنصرمة أن هذه المسألة ذات أولوية واضحة بالنسبة لكثير من الوفود. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم المحرز إبّان تلك المناقشات بيَّن أن معظم التقدم في التفكير حصل بشأن هذه النقطة وأنها وصلت إلى درجة النضج التي ستسمح بمباشرة التفاوض. وما زلنا نعتقد أن المفاوضات بشأن معاهدة الموارد الانشطارية ينبغي أن تبدأ بدون شروط مسبقة. وفي حين أن سويسرا تواصل العمل من أجل اعتماد هذه الولاية التفاوضية، فإنها تعتقد أن المؤتمر يمكنه أن يواصل على نحوٍ مفيد تبادل الآراء المكثف والبناء الذي استهله في السنة الفائتة بشأن هذه المسألة أثناء المحادثات المُهَيْكلة. وفي هذا الميدان وغيره من الميادين، ينبغي لنا ألاّ نبدأ من الصفر وإنما أن نبني على ما تراكم إلى حد الآن من مادة وخبرة. ينبغي أن نتخذ كأساس تقارير المنسقين في السنة الماضية الواردة في الوثيقة CD/1827.

وإن الاقتراح الوارد في الوثيقة L.1 يدعو أيضاً إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن منع سباق التسلح في الفضاء. إن سويسرا تساند هذا الهدف كل المساندة. وتلعب التطبيقات الفضائية، بالنسبة لعدد متزايد من الدول، دوراً حاسماً في توفير الخدمات الأساسية. ويتعين أن يكون هدفنا المشترك هو ضمان أن الوصول المأمون على الدوام إلى الفضاء. وترى سويسرا أن الكثير من العمل ينتظر الإنجاز في هذا المضمار، حتى بانعدام برنامج للعمل. لذا، سنرحب بأية مشاورات أخرى حول الاقتراحات الداعية إلى تعزيز الأمن في الفضاء. كما أننا نأمل في إيجاد مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء، وكذا إجراء محادثة مفتوحة وشفافة بشأن هذه المسألة في غضون الدورات المقبلة. كما أن مسائل نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، المتصلة بالموضوع، تحتل أيضاً حيزاً مرموقاً في الصيغة التوفيقية المقدمة في عام ٢٠٠٧. ويجب أن يكون من بين أهدافنا الكبرى الشروع في مناقشات حول الخطوات الملموسة اللازمة لتحقيق نزع عام للأسلحة النووية. وترى سويسرا أنه ينبغي أن يتمكن المؤتمر من صياغة حلول عملية ومقبولة عموماً. وعليه، سندعو كافة الدول الأعضاء في المؤتمر إلى المشاركة في محادثات صريحة بشأن ضمانات الأمن السلبية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ كولومبيا على تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذه خطوة كبيرة وستقرب أمريكا اللاتينية والكاريبي من مركز منطقة يميّزها أن كل البلدان الواقعة فيها أطراف في معاهدة الحظر الشامل المذكورة. ويعرب وفدي عن الأمل في أن تحذو حذو كولومبيا بلدان أخرى ما زالت لم تنضم إلى هذه المعاهدة.

السيد سترولي (سويسرا)

وختاماً، أؤكّد مرة أخرى على أنه يجب علينا أن نبني على إنجازاتنا الأخيرة لإحراز التقدم. ينبغي أن تشكل صيغة عام ٢٠٠٧ التوفيقية منطلقاً في مسعانا للاتفاق على برنامج عملٍ للمؤتمر. كما ينبغي لنا أن نسعى إلى التقدم بشأن شتى المواضيع التي أشرت إليها للتو، معتمدين على تقارير المنسقين في السنة الماضية، الواردة في الوثيقة CD/1827، التي أشرت إليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير سويسرا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الآن الكلمة لسفير جمهورية إيران الإسلامية الموقر.

السيد معايري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية، يا سيادة السفير العبيدي، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لدورة عام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح. إنني على ثقة بأن المؤتمر سيحالفه النجاح بفضل مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة. وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي ودعمه الكاملين. وأود أيضاً أن أتوجه بشكري وتقديري لسلفكم، سفير الجمهورية العربية السورية فيصل خباز الحموي، على توجيهه لأنشطة مؤتمر نزع السلاح وإنجاحها في السنة الماضية.

وأهنئ أيضاً السفراء الموقرين الذين عُهد بهم إليكم، سيدي الرئيس، للعمل كمنسقين لبنود جدول الأعمال السبعة، والذين سيعملون تحت سلطة الرؤساء.

إن وفدي يساند البيان الذي أدلى به سفير سري لانكا دايان جاياتيليكا يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

وإن جمهورية إيران الإسلامية تولي أهمية كبيرة لأعمال مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح. وينبغي الحفاظ دائماً على هذا الدور الفريد. وفي هذا الصدد، نعتقد أن تشجيع تعدد الأطراف وإيجاد حلول تتفق عليها أطراف متعددة يجب أن يظل المبدأ الرئيس لأية مفاوضات يُسعى إليها في مؤتمر نزع السلاح.

كما أن نزع السلاح النووي يبقى الأولوية القصوى لوفدي. ومن المؤسف أنه، وعلى خلاف رغبة المجتمع الدولي، لم يحرز أي تقدم في هذا الشأن إلى حد الساعة. وقد أعرب أعضاء حركة عدم الانحياز، وهي أكبر مجموعة في المجتمع الدولي، مراراً وتكراراً، عن موقفهم بأن تحقيق نزع السلاح النووي الكامل هو الأولوية القصوى. وما زالت التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم يتم الوفاء بها بعد. ويبدو أن "الخطوات العملية الـ ١٣" المعتمدة بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك التعهد الصريح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأنها قد جمدت. واليوم، فإن المجتمع الدولي قلق أكثر من أي وقت مضى لاستمرار وجود آلاف الرؤوس الحربية النووية في المخزونات الاحتياطية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونظراً للبيئة الأمنية العالمية الشاملة، فإن الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات لنزع السلاح النووي تزداد إلحاحاً. إننا نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج هذه المسألة على سبيل الأولوية.

السيد معايري (جمهورية إيران الإسلامية)

وفي اعتقادنا أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد بألا تستعمل الأسلحة النووية أو يُهدَّد باستعمالها. وريثما تزال الأسلحة النووية تماماً، ينبغي أن تُطمأن فعلياً الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لها بأن الأسلحة النووية لن تستعمل أو يهدد باستعمالها، وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية الممنوحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على سبيل الأولوية.

ونحن ندرك أيضاً أولويات أعضاء آخرين في المؤتمر. لذلك، ينبغي ألا تبذل الجهود الهادفة إلى استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن أولوية واحدة على حساب الأولويات الأخرى. إن المسائل الرئيسية الأربع التي حددها مؤتمر نزع السلاح من قبل لها نفس الأولوية ويجب أن تخضع لنفس المعاملة.

لهذا، ينبغي، في نظرنا، أن يستجيب برنامج العمل للمسائل الأربع الرئيسية التي يعترف بها مؤتمر نزع السلاح. وما من برنامج عمل محتمل إلا وينبغي أن يكون متوازناً وشاملاً ومقبولاً لدى جميع أعضاء المؤتمر. وينبغي أن تؤخذ وجهات نظر كافة الأعضاء بعين الاعتبار في هذه العملية. ويلزمنا التقيد بالنظام الأساسي للمؤتمر.

إنني أقدِّر جهودكم وتفانيكم لتضييق الهوة في المؤتمر وإيجاد التوافق وآمل أن تفضي مشاوراتكم مع الأعضاء إلى اقتراح متراضٍ عليه بشأن برنامج للعمل. علينا أن نستفيد من حكمتنا الجماعية وخبراتنا الماضية في هذه الهيئة. وهناك اقتراحات مختلفة منذ السنوات الماضية، كل منها مهم ويمكن أن يعيننا في مساعينا الجماعية. ونعتقد أننا سنستطيع، من خلال الاحترام المتبادل ومراعاة وجهات نظر جميع الأعضاء واتباع النظام الأساسي والتفاني، تزويد مؤتمر نزع السلاح ببرنامج عمل متوازن وشامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا الموقر.

السيد برازاك (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، هذا بيان متعلق بالبندين ١ و٢. أود حقاً أن أؤكد لكم دعم الوفد الألماني ودعمي شخصياً في مساعيكم ومساعي زملائكم في توليفة الرؤساء الستة. ولن يفوتني أن أعبر عن امتناني لزملائي السبعة الذين عُيِّنوا اليوم لمناصب المنسقين الهامة بشأن بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح السبعة المسندة إليهم. ويطيب لي أن أتعهد بدعمي الكامل لهم.

لقد بدأت سنة ٢٠٠٨ بعلامة إيجابية من أجل نزع السلاح النووي. وأشير هنا إلى المقالة المتصدِّرة المنشورة في العدد الصادر يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ من جريدة وول ستريت جورنال، تحت عنوان "نحو عالم خالٍ من السلاح النووي" وفيها جدد جورج شولتز وويليام بيري وهنري كيسينغر وسام نان نداءهم من أجل تعزيز الجهود في مضمار نزع السلاح النووي. وإن هذه المقالة، إلى جانب المقالة المتصدِّرة المنشورة يوم ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ترسم مساراً طموحاً لكنه بدون شطط من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في نهاية المطاف. ويشدد المؤلفون في هاتين المقالتين على أهمية مشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في العملية

السيد برازاك (ألمانيا)

وعلى ضرورة إدراج الأفكار الجديدة المتعلقة، على سبيل المثال، بالتحكم الدولي في دورة الوقود، في هذه الصفقة. بيد أنهم يشيرون بوضوح إلى المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق البلدان الحائزة للأسلحة النووية بأن تتجرد من السلاح. وهم يعرفون، كما نعرف جميعاً، أن رؤيتنا المشتركة لمستقبل بدون أسلحة نووية لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها. لكننا نحتاج إلى اتخاذ تدابير في الاتجاه الصحيح.

وهنا أود أن أقرَّ بأهمية الخطاب الذي استمعنا إليه في هذا الصباح بالذات والذي ألقاه وزير دفاع المملكة المتحدة براون. ولن أخوض في ذلك البيان، غير أنه يتمشى يقيناً وإلى حد بعيد مع ما سمعناه في الصيف الماضي من الوزيرة المنتهية ولايتها مارغاريت بيكيت في مؤتمر مونتيري في واشنطن، ويتمشى أيضاً إلى حد كبير مع بيان رئيس الوزراء غوردن براون الذي أدلى به في الآونة الأخيرة في خطاب له في غرفة التجارة في نيودلهي يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، والذي يوجز كثيراً ما قاله وزير الدفاع البريطاني هذا الصباح، وسأقتبس منه بعض الجمل. قال غوردن براون في بيانه: "يجب معالجة مسائل انقضاء أجل الصفقات المتبقية بشأن الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا، واستمرار وجود هذه الترسانات الضخمة، والمأزق فيما يخصّ إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفيما يتصل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كلها جميعاً. ودعوني أقول اليوم إن بريطانيا مستعدة للاستفادة من درايتنا للإعانة على تحديد متطلبات التحقق من إزالة الرؤوس الحربية النووية. وأتعهد أننا، ومن هنا حتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، سنكون في طليعة الحملة الدولية الرامية إلى التعجيل بنزع السلاح لدى الدول المالكة، ومنع الانتشار إلى دول أخرى، وفي النهاية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية". وكما ذكرتُ، أعتقد أن هذا يلخص كثيراً ما قيل اليوم في هذه الجلسة ونرحب به بالتأكيد باعتباره إشارة إيجابية جداً.

لقد كان وما زال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في صلب شواغل السياسة الخارجية الألمانية لعدة سنوات. وإن ألمانيا تكرر اليوم الإعراب عن التزامها الصريح بالهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونعتقد أنه يجب، كخطوة أولى، التقليل من دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية. وما زلنا نشدد على ضرورة إحداث تخفيض شامل في الأسلحة النووية إلى أدنى المستويات تمشياً مع الاحتياجات الردعية وسعياً إلى نزع السلاح النووي على نحو تدريجي ومنهجي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن جهة أخرى، نعترف بتخفيضات الأسلحة النووية التي جرت منذ نهاية الحرب الباردة. ويلزم أن تتزعم الدول الحائزة للأسلحة النووية السعي إلى تدعيم جهود عدم الانتشار وإزالة التهديد بالأسلحة النووية.

إن المهمة الرئيسية المنوطة بنا، في الوضع الأمني الحالي، تتمثل في ضمان الأمن على أساس قواعد عالمية متشارك في تحديدها ومن خلال التعاون لا الانعزال والمواجهة. واليوم يجب أن يكون شعارنا، أكثر من أي وقت مضى، هو: الأمن كل لا يتجزأ.

وفي عام ٢٠٠٢، رحبت ألمانيا بتصديق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على معاهدة موسكو بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، مؤكدة في الوقت ذاته على الحاجة إلى المزيد من التقدم في تخفيض

السيد برازاك (ألمانيا)

ترسانتيهما. وترحب ألمانيا بما أتت به معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ومعاهدة موسكو من تخفيضات في الأسلحة النووية المنشورة. وتؤكد على ضرورة زيادة التقدم في التخفيض الهيكلي لهذه الترسانات النووية بواسطة عمليات متابعة ملائمة، ذلك أن كلاً من معاهدة موسكو ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها سينقضي أجلها عما قريب، أي في ٢٠١٢ و٢٠٠٩ على التوالي. وسوف نرحب بالتالي بالتفاوض على اتفاق ثنائي متابع لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي سينقضي أمدها.

وبودي ألمانيا أيضاً أن تجدد دعوتها إلى كافة الدول ذات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أن تدرجها في عملياتها العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بغية تخفيضها وإزالتها. وما زلنا كذلك نبرز حاجة روسيا والولايات المتحدة إلى أن توضع موضع التنفيذ تصريحات رئيسيهما بشأن التخفيضات الأحادية في مخزونيهما من الأسلحة النووية المدلى بهما في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢.

والبارحة تلقت جميع الوفود، بما فيها الوفد الألماني، الوثيقة CD/1833. وتتضمن هذه الوثيقة رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام، يحيلان بها نص البيان المشترك بشأن معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى، الصادر يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكما تتبينون من الحاشية، صدرت هذه الوثيقة أصلاً في الجمعية العامة، وقام وزير خارجيتنا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بعد صدور ذلك البيان بإصدار بيان رسمي من وزارة الخارجية، أقرؤه على مسامعكم، كما فعلت في السنة الماضية.

أدلى وزير الخارجية فرانك - فالتر شتاينماير بالبيان التالي في برلين يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر عن مبادرة الولايات المتحدة - روسيا لتعديد أطراف معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، جاء فيه: "يساور الحكومة الألمانية قلق بالغ إزاء تزايد انتشار منظومات القذائف وهي بالتالي تدعم المبادرة التي تقدمت بها روسيا والولايات المتحدة من أجل الإزالة الشاملة لكل القذائف القصيرة والمتوسطة المدى المطلقة من الأرض. وإن توسيع نطاق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، التي لا تسري حالياً إلا على الولايات المتحدة وروسيا، سيمثل، في نظر الحكومة الألمانية، خطوة هامة نحو التخلص من الورطة في ميدان المنظومات الناقلة للأسلحة النووية. وإن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى من الأركان الهامة للصرح الأمني العالمي وعلى الخصوص الأوروبي. وتعير الحكومة الألمانية أهمية كبيرة للحفاظ عليها وزيادة تطويرها. وإن معاهدة عدم الانتشار ترغم على الخصوص جميع الأطراف المتعددة على أن تدفع إلى الأمام بعَزْمٍ عملية نزع السلاح النووية. وإن النجاح في تنفيذ اقتراح الولايات المتحدة - روسيا سوف يعطي لسياسة نزع السلاح النووي الزخم الذي تحتاج إليه بإلحاح وبالتالي تزيد من مصداقيتها. لذا، فإن المبادرة تتمشى تماماً مع اقتراحات الحكومة الألمانية لنزع السلاح".

ولسببين اثنين، هما وضع وتعزيز صكوك دولية بشأن عدم الانتشار، فإن نزع السلاح شغل رئيسي من شواغل السياسة الألمانية الخارجية والأمنية. أولاً، توفر تلك الصكوك الأساس الرئيسي للتعاون الأمني. وثانياً، تقيم

السيد برازاك (ألمانيا)

تلك الصكوك المشروعية الأكيدة لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل. إنها تمكِّن المجتمع الدولي من مساءلة أية دولة تنتهكها وتضمن بأن يكون لأي عمل يُتَّخذُ ضدها مرجعية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لهذا النظام، على أساس الدعائم الثلاثة المتساندة التالية: عدم الانتشار ونزع السلاح وتسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وترى ألمانيا أن منع انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسيان بالنسبة للسلم والأمن العالميين. وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر من مجرد صك لمحاربة الانتشار. إن هذه المعاهدة مبنية بالأحرى على صفقة لا بد من الوفاء بها، إن أريد لها البقاء على المدى البعيد: اتفقت البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية على ألاّ تمتلك أو تقتنيَ أسلحة نووية مقابل وعد من البلدان الحائزة للأسلحة النووية بأن تتجرد من السلاح.

إن ألمانيا مقتنعة بأن تلك الدعائم لها اليوم نفس الأهمية التي كانت لها عندما اتُّفِق عليها أصلاً قبل حوالي ٤٠ سنة. وفي مواجهة تحديات اليوم، فإن صون سلامة ومرجعية معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية في غاية الأهمية. إننا في حاجة إلى السعي لتحقيق جميع الأهداف المحدَّدة بكيفية ممنهجة ومتوازنة في المعاهدة.

وفضلاً عن ذلك، تظل ألمانيا متفانية لتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فامتلاك الدول للأسلحة النووية خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن يقوِّض جميع جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. لذلك، فإن ألمانيا تظل تدعو جميع الدول التي ليست عضواً في المعاهدة المذكورة إلى حد الآن إلى أن تنضم إليها بدون شروط بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية وأن تضع مرافقها وأنشطتها النووية تحت التصرف بموجب أحكام نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل.

ويقلقنا جداً أنه حتى بعض أعضاء معاهدة انتشار الأسلحة النووية قد وفّرت أسباباً للتشكك في التزامها بمبدأ عدم الانتشار بمقتضى المعاهدة المذكورة. ونحث تلك الدول على الامتثال للمعاهدة والوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويؤسف ألمانيا أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥ لم يستطع الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية للتصدي لأكثر التحديات إلحاحاً بالنسبة للمعاهدة. وهذا أدعى إلى أن تُبذَل جميع جهودنا إنجاحاً للاستعراض في عام ٢٠١٠. لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن نفشل مرة أخرى في عام ٢٠١٠.

وإن بداية الدورة الاستعراضية الجديدة في أيار/مايو الماضي في فيينا في اللجنة التحضيرية الأولى قد لا تبعث في نفوسنا سوى قدر ضئيل من التفاؤل. ورغم وجود التزام رائع تجاه المعاهدة نفسها، فإن أولويات التنفيذ ظلت مختلفة. إلا أنه – وهذا مهم – قد وُضِع جدول للأعمال من أجل اللجان التحضيرية الأخرى حتى عام ٢٠١٠. وألمانيا تتطلع إلى اجتماع اللجنة التحضيرية الثانية في نيسان/أبريل – أيار/مايو هذه السنة هنا في جنيف. ونحن ملتزمون بالإسهام بنشاط في إنجاح ذلك الاجتماع. ونأمل هذه المرة بأن نستطيع أن نحث الخطى للدخول في

السيد برازاك (ألمانيا)

مناقشات واقتراحات جوهرية بدون أي تأخير. وسيكون على الدورة الاستعراضية القادمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى عام ٢٠١٠ أن تتمخض عن نتائج ملموسة تُبنى على الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية تعزيز هذا النظام. وهذا يقتضي، في نظرنا، من جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنشط. أولاً، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكون مهيأة لاتخاذ تدابير من أجل نزع السلاح. وثانياً، على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تكون متهيئة بأفكار جديدة. وبهذا المعنى، تقترح ألمانيا، مع شركائها، أن تزيد من مساهمتها على نحو هام في مشروع تعديد أطراف دورة الوقود النووي.

وهناك ركن محوري آخر من أركان إطار عدم الانتشار ونزع السلاح، ألا وهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تظل ألمانيا تعيد تأكيد دعمها لها. إن ألمانيا تولي منتهى الأهمية لدخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في أقرب موعد ممكن. لذلك، فإننا نرحب ترحيباً صادقاً بانضمام ماليزيا وكولومبيا مؤخراً إلى هذا الصك الهام. وتحث ألمانيا جميع الدول المتبقية، ولا سيما دول المرفق الثاني، أن تحذو هذا الحذو وأن توقِّع وتصدِّق على المعاهدة بدون تأخير وبلا شروط.

ويؤسفنا أن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ما زال غير محسوس تماماً. وفي الوقت الراهن، من الواضح، في مؤتمر نزع السلاح، أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي، من بين المسائل النووية، الأكثر جاهزية للتفاوض، وهذه فرصة وأولوية ينبغي اغتنامهما باعتبارهما الخطوة المنطقية التالية بعد معاهدة حظر التجارب النووية. وقد اقترحت رئاسات مؤتمر نزع السلاح في السنة الفارطة اتِّباع نهج متوازن وواقعي المنحى من أجل الخروج من الطريق المسدود في مؤتمر نزع السلاح وأيضاً بدء التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذا الاقتراح ما زال على الطاولة. إننا نحضّ أعضاء مؤتمر نزع السلاح على أن يظلوا ملتزمين على غرارنا بهذا الاقتراح وندعو الدول الأعضاء القليلة المتبقية التي ما زالت لم تفعل هذا أن تجاري اتفاق الآراء.

إن ألمانيا مقتنعة بأن إبرام معاهدة قابلة للتحقق بفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية سوف يكون إنجازاً كبيراً في سبيل التنفيذ الفعال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسوف يعزِّز أساساً النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وبما أن المواد الانشطارية هي الجزء الأكثر تعقيداً وكلفةً، من الأسلحة النووية، من حيث الإنتاج، فإن التوقف عن إنتاجها سوف يحدّ قطعاً من حجم الترسانات النووية. كما أن المخزونات الاحتياطية المحدودة من المواد الانشطارية سوف تزيد من قيمة المخزونات الموجودة، مما يزيد من أهمية ضمان تلك المخزونات ويجعل تحويل المواد أعوص مما هو عليه. وبذلك، سوف تُقلِّل مثل هذه المعاهدة من خطر الإرهاب النووي بكبح إمكانيات التحويل غير الشرعي للمواد الانشطارية. وريثما تصبح معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نافذة المفعول، تدعو ألمانيا جميع الدول إلى أن تعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو أجهزة نووية أخرى متفجرة والمواظبة عليه. ونرحب بقرار الدول الأربع القاضي بالوقف الاختياري.

ورغم أن لنا وجهات نظر مختلفة بشأن مسائل معينة، وخاصة بشأن التحقق والنطاق، يمكننا أن نتفق على المسائل المتصلة بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن بدء التفاوض على هذه المعاهدة وبالتالي

السيد برازاك (ألمانيا)

إرجاع مؤتمر نزع السلاح إلى العمل الموضوعي سوف يكونان إشارة واضحة بأن المؤتمر يزاول من جديد وظيفته باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الفريد المتاح للمجتمع الدولي من أجل التفاوض على نزع السلاح. وإن مثل هذا المنتدى الفعال مهم لا سيما على خلفية التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم. وألمانيا مستعدة للإسهام من جانبها في المناقشات غير الرسمية للبندين ١ و٢ بغية تشجيع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء التفاوض في أقرب وقت ممكن هذه السنة.

لننظر إلى الأمام. لا بد أن يكون اتخاذ قرار لبدء مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح هدفنا الواضح هذه السنة. وبالنسبة لنا في هذا الوقت بالذات، لن يتأتى هذا إلا بتوافق للآراء على الوثيقة L.1. لذا، فإننا نكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لئلا تُفوِّت هذه الانطلاقة القيِّمة التي أُحدثت في السنة الماضية وأن تسمح بالشروع على نحو ذي مغزىً في المفاوضات والأعمال الموضوعية المتعلقة بالمسائل الأربع جميعها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير ألمانيا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفيرة النرويج الموقرة.

السيدة آنجيل - هانسن (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أهنئكم على تولي منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم ولزملائكم الرؤساء الستة - وكذا للمنسقين المعينين حديثاً - الدعم الكامل من جانب وفدي. ينبغي أن تبدأ المفاوضات بدون مزيد من التأخير الذي لا داعي له.

إنني أتطلع إلى التعاون عن كثب مع زملائي لكي نبلغ معاً أهدافنا المشتركة المتمثلة في التقليل من المخاطر النووية وتعزيز الأمن.

وفي هذا الصدد، فإن عرض وزير دفاع المملكة المتحدة، ديس براون، كان مشجعاً جداً، أيضاً فيما يخص الأسلحة الصغيرة والألغام والذخيرة العنقودية. وإن الأفكار التي تمحور عليها بيانه تعكس وجهات النظر النرويجية عن كيفية تحريك جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام. إننا نقدر كثيراً ما تفعله المملكة المتحدة في هذا المجال الهام ونقدر تعاوننا الثنائي حق قدره.

إننا نشيد بالمملكة المتحدة إذ تدل على الطريق. ونحث الآخرين على أن يحذو هذا الحذو. وبالفعل، نحتاج إلى مزيد من المختبرات من أجل نزع السلاح. وترحب النرويج بالتخفيضات الجوهرية التي أجرتها الولايات المتحدة وروسيا في الترسانات النووية، وكذا تخفيضات المملكة المتحدة وفرنسا. ونشجع الدول النووية الأخرى على إبلاغنا بمجهوداتها وخططها لنزع السلاح.

السيدة آنجيل – هانسن (النرويج)

وإن التقليل من الأخطار النووية يستلزم من جميع الدول تحمل المسؤوليات. ونحن إن أردنا التقليل من المخاطر النووية، علينا أن نجد أرضية مشتركة بشأن كل من عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد بعثت مناقشات السنة الماضية في مؤتمر نزع السلاح الأمل في إيجاد تلك الأرضية المشتركة.

فالاقتراح الرئاسي L.1 هو أقرب ما وصلنا إليه منذ سنوات لبدء الأعمال الموضوعية. نحث الذين ما زالوا لم ينضموا إلى الركب على إعادة النظر في موقفهم. ولا يسعنا أن ندع هذه الفرصة تمرّ دون الشروع في التفاوض. إننا نحتاج إلى التقدم بشأن نزع السلاح وضمانات الأمن السلبية وفيما يتصل بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. كذلك، نحتاج إلى بدء التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

علينا أن نضع الاعتبارات الأمنية الوطنية القصيرة الأجل جانباً ونشرع في مهمة مشتركة لكي يتسنى لنا إرجاع عقرب "ساعة الحشر" إلى الوراء، وهي تتكتك متجهة نحو منتصف الليل. لقد دخلنا ما يسميه العلماء "العصر النووي الثاني"، حيث يعتبر فيه الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية أكثر احتمالاً مما كان عليه زمن الحرب الباردة. ونحن إذ نقضي وقتنا في مناقشة ما إذا كانت التدابير قيد النظر تتعلق في المقام الأول بفئة نزع السلاح أو فئة عدم الانتشار، يتزايد خطر الانتشار والاستعمال الفعلي للأسلحة النووية. كما أن خطر وقوع الأجهزة النووية والمواد الصالحة لصنع الأسلحة في أيدي من لا يترددون في استعمالها حقيقي.

إننا نشاطر تماماً الأمين العام بان كي – مون الشعور الذي أعرب عنه – فنحن أيضاً مترعجون أشد ما يكون الانزعاج بهذا الانسداد في وجه الأولويات. يتعين علينا الآن أن نستجيب لندائه وننتهز هذه الفرصة التاريخية لإذكاء الطموح والشعور بوحدة الغرض اللذين أحدثتهما منجزات مؤتمر نزع السلاح الماضية.

إننا تقع على كاهلنا المسؤولية تجاه شعوبنا لجعل هذا العالم أأمن.

إن الأمر يعود إلينا، نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، لعكس الاتجاه. يلزمنا أن نظل نتخيل عالماً خالياً من الأسلحة النووية.

"تحقيق رؤية عام خال من الأسلحة النووية" ذلكم هو عنوان مؤتمر دولي يعقد في أوسلو في وقت متأخر من هذا الشهر. الهدف المتوخى منه هو استكشاف الكيفيات التي يمكن بها لجميع الدول – الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء – المساهمة في جعل تلك الرؤيا واقعاً ملموساً. ولا مراء أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يستلزم نظاماً موثوقاً ومتيناً لعدم الانتشار جوهره التحقق والشفافية. وإن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي متساندان في الوصول بنا إلى هدفنا المشترك.

وليس العالم الخالي من الأسلحة ضرب من الخيال الذي يحلم به أناس مثاليون. ففي مؤتمر أوسلو، سيتقاسم مفكرون واقعيون في مجال السياسة الخارجية مثل وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق جورج ب. شولتز والسيناتور السابق سام نون رؤيتهم لعالم خال من الأسلحة النووية، كما جاء في المقالة "المتصدِّرة" المنشورة في جريدة وول ستريت جورنال، التي تُشارك في تأليفها وليام بيري وهنري كيسينجر.

السيدة آنجيل – هانسن (النرويج)

إننا نرحب بحضور وزير دفاع المملكة المتحدة معنا اليوم ونتطلع إلى مخاطبة وزير خارجية روسيا لنا في الأسبوع القادم. وإن هاتين الزيارتين الرفيعتي المستوى تدلاّن على الأهمية المعطاة لمؤتمر نزع السلاح.

علينا الآن – نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح – أن نقوم بالدور المنوط بنا للإنجاز فيما يتعلق بمقاصد هذا المؤتمر الهام ولنعين على ضمان تجسيد رؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية في الواقع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفيرة النرويج الموقرة على بيانها وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الآن الكلمة لسفير سري لانكا الموقر.

السيد جاياتيليكا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، هل لي أن أهنئكم مرة أخرى على رئاستكم، التي تنم عن خصلتي الشدة والوضوح؟

يشاء قدر سري لانكا أنها تقع في جزء متقلب من العالم، فيه دولتان حائزتان للأسلحة النووية. وتأتي علينا أوقات نشعر فيها وكأننا عُشة في سفح بركان. إن لنا إذن مصلحة مفروغ منها في نجاح مواضيع وأفكار هذا المؤتمر. لكن، لا يسعني إلا أن أقول إنني استمعت إلى مداولات هذا الصباح بحسٍ متزايد من عدم الواقعية.

هناك قول مضحك يُسند تارة إلى جوزيف ستالين وأخرى إلى أدولف هتلر، هو: "ما هو لي هو ملكي؛ وما هو لك هو للتفاوض". والآن هذا الموقف لن يضمن التقدم في هذا المؤتمر.

علينا أن نكون واقعيين. فقد أتى كل واحد على ذكر فرسان نزع السلاح النووي الواقعيين العظماء الأربعة. حسناً، علينا أن نتحلّى بالواقعية بما فيه الكفاية لنفهم أن نهج "السَّحْبة الأخرى" لن ينفع. إذا كانت هناك دول لم تنضم إلى الركب، لن يكون مضبوطاً القول إن هناك توافقاً دولياً في الآراء. هناك بعض التوافق، لكن من الواضح أنه غير متسع بما فيه الكفاية، وليس هذا لأن الوقت يزاحمنا. إن السبب أن هناك مسائل وشواغل أساسية حقيقية علينا معالجتها. وكما سبق لي أن قلت، فإن فكرة الإنشاد الواعظ أو "السَّحْبة الأخرى" أو وضع بعض الدول في قفص الاتهام المعنوي سوف لن تجدي نفعا. من غير الواقعي فعل ذلك.

وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة للدول التي تغير رأيها بشأن الوثيقة L.1. إنه يصح أيضاً بالنسبة لمسائل نزع السلاح الأخرى التي أثيرت اليوم. لا يمكننا أن نتوقع إحراز تقدم كبير يُبنى على بعض أهم اتفاقات تحديد الأسلحة المبرمة في زمان الانفراج ونحن في فترة جديدة فيها من يحاول استعادة أحلامه القديمة في تطويق روسيا بوضع منظومات أسلحة جديدة محيطة بها. لا يمكننا أن نتوقع من أصدقائنا الآسيويين الكبار أن ينضموا إلى توافق الآراء الذي من المفروض وجوده إذا كان باب التفكير مفتوحاً فيما يتعلق بمن هو العدو الجديد وفيما إذا كانت ممارسته لحقه في السيادة أو حب المغامرة عند جزيرة انفصالية، سيكون هذا السبب الذي يدعو الدولة العظمى الوحيدة إلى أن تدافع عن تلك الجزيرة المنشقة بكل جبروتها، بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية.

السيد جاياتيليكا (سري لانكا)

لن نتقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إن نحن ظللنا نلعن دولة أو دولتين في محيط متأزم متقلب، متناسين بأن هناك على الأقل دولة واحدة لديها مخزون احتياطي منذ أمد طويل من الأسلحة النووية – دولة غزت تقريباً كل جيرانها. لا نستطيع أن نتقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية طالما أن هناك التفكير جهاراً في توجيه ضربات أحادية إلى دول معينة، بما في ذلك ضربات بأسلحة نووية تكتيكية منخفضة القوة. لن يفيد أي من هذا، وسري لانكا، باعتبارها عضو في حركة عدم الانحياز، لا تقبل البتة مفهوماً للتفوق المعنوي من جانب أولئك الذين غزو بلداناً أخرى، مستعملين كذريعة كذبة سافرة بشأن أسلحة الدمار الشامل.

وهكذا، فإن العزلة الأدبية لبعض الدول من جانب دول أخرى منافقة لا أعتقد أنه السبيل إلى النجاح. من رأي سري لانكا – وهذا رأي حركة عدم الانحياز، ولو أنني لا أتحدث في هذه اللحظة كمنسق لمجموعة الـ ٢١، وإنما باسم سري لانكا – أن هذا العالم ما يحتاجه، في اعتقادي، هو الواقعية والتفكير الجديد وبراغماتية جديدة تعالج شواغل الجميع بصدق وتتحاشى انتهاج سياسة التهديد أو التبجُّح المعنوي. إننا في حاجة إلى براغماتية جديدة وعزيمة جديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا الموقر على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفير باكستان الموقر.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على الجهود الجادة التي بذلتموها لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى السكة. فالجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح صعب دائماً. وبالبيانين التدشينيين اللذين ألقاهما الأمين العام ووزير الخارجية التونسي، بدأ مؤتمر نزع السلاح بداية حسنة هذه السنة. لقد كانت مشاوراتكم سريعة ومستفيضة وكانت الحصيلة مشجعة. ونشكر أيضاً سفير سوريا فيصل خباز الحموي على نقل المأمورية إليكم بعد الانتهاء بنجاح وفعالية من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧. ونشكر السفراء الذين تحملوا المسؤولية اليوم كمنسقين. ونشكر أيضاً سعادة وزير دفاع المملكة المتحدة على بيانه الهام للغاية.

وقد أحدثت الوثيقة L.1 زخماً في مؤتمر السلاح في السنة الفائتة. بيد أنها ليست الأساس الوحيد – أو الأساس الواقعي – لبدء الأعمال بشأن جميع المسائل الرئيسية الأربع. فلو كان الأمر كذلك، لكنا قد بدأنا أعمالنا في آب/أغسطس من السنة الماضية. وإن الاقتراح، رغم الجهود البطولية التي بذلها الرؤساء الستة سَنَتئذٍ، فإن هناك نقطتين مُعتّمتين: أولاً، إنه يستبعد مقترح السفراء الخمسة س – ٥)، الذي حظي بتوافق شبه شامل للآراء، وولاية وتقرير شانون، اللذين ساندهما المؤتمر بأكمله؛ وثانياً، فإن البعض يقدمونه وكأنه مُنَزَّل. الرسالة هي: لا تَلْمَسْه ولا تعبث به ولا تزد فيه أو تنقص منه حتى ولو كلمة. يكفي تجميده وتأييده.

قد يتعذر هذا إذا كانت هناك وجهات نظر بديلة. ففي الدبلوماسية المتعددة الأطراف في المحافل المفتوحة، تناقش الوثائق وتغير وتعدل إلى أن يقبلها جميع الأعضاء. ذلك هو أفضل السبل للتوصل إلى توافق الآراء. وإن اجتناب التغييرات في الوثيقة L.1 سينال من مقبوليتها.

السيد خان (باكستان)

قال الأمين العام للأمم المتحدة، وهو يخاطب مؤتمر نزع السلاح، وهذا اقتباس من كلامه: "إن اعتماد هذا القرار"، - ويعني به الوثيقة L.1 - "[سوف] لن يحرم أية دولة عضو من القدرة على تأكيد موقفها الوطني في المراحل اللاحقة من أعمال المؤتمر". وقد صدرت نصيحة الأمين العام عن حسن نية وكانت صادقة.

علينا أن نسأل الآن الدول المعنية الساعية في مصالحها الأمنية الوطنية عن مستوى ثقتها عند هذه النقطة. وحسب الطريقة التي تسير بها الأعمال في مؤتمر نزع السلاح، فإنه إذا اعتمدت الوثيقة L.1 سيصبح إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية غير قابلة للتحقق حكمة مسلّم بها. لذلك، لا بد من إزالة القيود التي أدخلت على موضوع الوثيقة L.1.

وتؤكد دراسة أجرتها في الآونة الأخيرة مؤسسة ستانلي على أن الاختلافات بخصوص إمكانية التحقق من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ونطاقها أطالت أمد المأزق في مؤتمر نزع السلاح. وقد بعثت الوثيقة L.1 الآمال في السنة الماضية طيلة دورة عام ٢٠٠٧. وقلنا إن لدينا شواغل جدية وموضوعية. ولجعل الوثيقة L.1 نصاً توافقياً، يتعين حَبْك أربعة عناصر فيها: أولاً، ينبغي للمؤتمر أن يحدد لنفسه مهمة التفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وبفعالية؛ وثانياً، يجب الاعتراف في الولاية المنوطة للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية اعترافاً واضحاً بإمكانية تناول مسألة نطاق المعاهدة وكذا المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية؛ وثالثاً، ينبغي أن تعامل معاملة متكافئة ومتوازنة كافة المسائل الرئيسية الأربع من حيث التفاوض؛ ورابعاً، ينبغي للجان المخصصة، حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لمؤتمر نزع السلاح، أن تجري المفاوضات.

وسنرحب بالمشاورات فيما يتعلق بتلك العناصر، ونحن مستعدون لتقديم اقتراحاتنا الخاصة من أجل برنامج عمل متوازن وشامل.

وأخيراً، افترض الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً أن نأتلف ونذكي الطموح والشعور بوحدة الهدف. وإن نداءه ولومه يسريان على الجميع. وقد قال لنا الأمين العام بكل حكمة إن بإمكان الزعامة والتعاون السياسيين الرفيعي المستوى صوغ التوافق بشأن المشاريع المقبلة. وأضاف أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وهم يحددون الأولويات، ليست عليهم أية قيود من حيث كيفية تسيير أعمالهم الموضوعية غير السير على أساس التوافق. وإن الاستمرار في البرهنة على حسن النية والشفافية الحقيقية سيؤثر إيجاباً على أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح في هذه السنة وما بعدها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير باكستان الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. ليس على قائمتي مزيد من المتكلمين. أعطي الكلمة للأمين العام للمؤتمر.

السيد أوردونيكدزي) (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا جميعاً إلى البيانات المدلى بها اليوم، عندي الانطباع بأن شيئاً ما قد حدث، لنقل بين السنة الماضية وهذه السنة، لأنه قد كانت هناك تأكيدات ومزاعم بأن الوثيقة L.1 أحدثت زخماً في السنة المنصرمة وأتساءل ماذا جرى بين السنة الماضية وهذه السنة.

وحسبما سمعته إلى حد الآن في البيانات الملقاة في مؤتمر نزع السلاح، هناك رغبة واضحة جداً من أغلبية الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في الإبقاء على L.1 كما هي، لكن لم يكن هناك، بطبيعة الحال، أي توافق للآراء. فبعض الوفود قالت بأننا نحتاج إلى إعادة التفاوض ونحتاج إلى حذف شيء آخر ونحتاج إلى التعديل وهكذا دواليك.

جرت العادة والتقاليد في الأمم المتحدة أنه عند الاستماع إلى وجهات نظر كل الوفود وحججها يجب ألا تقول بأن أحداً يحاول أن يفرض عليك شيئاً ما. ينبغي بالأحرى أن يعربوا عن آرائهم وإن فكرة الحوكمة الديمقراطية في الأمم المتحدة تقتضي سماع جميع وجهات النظر واتخاذ القرارات على أساس الأغلبية الساحقة من الوفود. وإلا، فإن من العسير بلوغ الاستنتاجات وإنجاز الوثائق وتيسير الإجراءات، إلخ.

وطبعاً، هناك توافق الآراء، في نظامنا الداخلي، لكن لنعمل، من جهة أخرى، على أن تكون أكثرية الوفود راضية تمام الرضى ومستعدة تمام الاستعداد لاعتماد القرار على أساس إرادة الدول.

أعتقد أنه يجدر بنا أن نأخذ في الحسبان أن علينا الاتفاق مع الأغلبية الساحقة في آراءها، لأن توافق الآراء جيد، لكنه ليس غاية في حد ذاته. إن التحدي العالمي النهائي الذي نواجهه هو تحريك نزع السلاح الاستراتيجي. ولكي نفعل هذا، علينا أن نبدأ بالاتفاق على برنامج عملنا.

انعقدت مؤتمرات، مؤتمرات مهمة، مثلما جرى في المنطقة الأوروبية، حيث كان بلد ضد ما اتفق عليه غيره جميعاً، واستعملت تلك المنظمة الإقليمية توافق الآراء كقاعدة. وهكذا، وفي نهاية المطاف، بطبيعة الحال، حملت الأغلبية الساحقة من البلدان ذلك البلد على ألا يعترض.

وعندما نتبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة أو تلك، فلنأخذ بعين الاعتبار الحجج، سواءً أكانت تبدو دامغة أو غير مقنعة، لكن أيضاً لنأخذ في الحسبان أننا نمثل كافة القارات وأن الدول الأعضاء التي تمثل كافة القارات تعبر عن وجهة نظر المجموعات الإقليمية، والقارات، ووجهات نظرها هي، وينبغي احترام هذه المجموعة وهذا الرأي وعدم التهجم عليه في أي حال من الأحوال وأعتقد أنه يحق له أن يعتمد، لأنه، ومرة أخرى، رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً، الأمين العام، على بيانكم. أعطي الكلمة لسفير باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سمعنا الملاحظات التي أبداها الأمين العام ولدينا وجهة نظر أخرى. ولا أريد التعبير عنها لأن ذلك سيجعل الأمين العام جزءاً من مفاوضات نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير باكستان. ليس لدي متكلمون آخرون على القائمة. هل هناك أي وفد آخر يود تناول الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك. أود الآن دعوة المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن طلب إضافي للمشاركة في أعمالنا وارد من دولة ليست عضو في المؤتمر. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.547/Add.3. وقد تقدمت به الدانمرك. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة الدانمرك إلى المشاركة في عملنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد جلسة المؤتمر العامة القادمة يوم الخميس ٧ شباط/فبراير، في الساعة ١١/٠٠ صباحاً. أود أن أذكّركم بأن السيد توماس داغوستينو، مدير الوكالة الوطنية للأمن الوطني التابعة للولايات المتحدة، سيخاطب المؤتمر في تلك الجلسة. وسيجري عندئذٍ، في اجتماع غير رسمي، تبادل الآراء مع السيد داغوستينو. أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرف إذا كان المؤتمر سيتسنى له أن يستمع، في جلسة عامة، إلى بيانات من ممثلين دائمين آخرين يرغبون في الإدلاء بالبيانات بصفتهم الوطنية، لأن الجزائر تعتزم الإدلاء ببيان يومئذٍ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود إبلاغ ممثل الجزائر أنني سأعيد افتتاح الجلسة العامة، بعد الاجتماع غير الرسمي وسأعطيه الكلمة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠ صباحاً

- - - - -